

Distr.: Limited
22 December 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

كوبا*: مشروع قرار

اليوم الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها 160/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وقرارتها السابقة المتخذة في هذا الموضوع⁽¹⁾،

وإنه تعيد تأكيد قراراتها 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،

وإنه تُسَلِّم بأهمية إيجاد أوجه تآزر وتطوير للخبرات وتعزيز للموارد في مختلف المناطق والمؤسسات، وتحيط علما في هذا الصدد بمؤتمر القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي عقدته مجموعة الـ 77 والصين في هافانا في 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023، وإعلان هافانا بشأن التحديات الإنمائية الراهنة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار⁽²⁾، باعتبارهما جهدا لتعزيز التعاون في هذا الميدان؛

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

(1) القرارات 200/58 و 220/59 و 205/60 و 207/61 و 201/62 و 212/64 و 211/66 و 220/68 و 213/70 و 228/72 و 229/74 و 213/76.

(2) A/78/393، المرفق.



وإن تشدد على الدور المهم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتعجيل بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽³⁾ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁴⁾، فضلا عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁾،

وإن تلاحظ بقلق بالغ التفاوتات القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الظروف والإمكانات والقدرات اللازمة لإنتاج معارف علمية وتكنولوجية جديدة،

وإن تسلم بأن التعاون والعمل المشترك مع البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان والمبادلات التجارية معها وفيما بينها، فضلا عن الدعم الدولي، أمور أساسية في النهوض بقدرة البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي، وإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارية والاعتناء بها وتحصيلها واستيعابها واختيار اللاتق منها وتكييفها والانتفاع بها،

وإن تشدد على ضرورة تشجيع تعزيز مشاريع وبرامج التعاون بين الشمال والجنوب من أجل تحسين وصول البلدان النامية إلى موارد أكثر وأفضل لتمكينها من تحقيق المبادرات التقنية والعلمية، ومواصلة العمل على تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الإشارة إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له؛

وإن ترحب بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى أن تقدم التبرعات لتمويل الصندوق الاستثماري لبنك التكنولوجيا لكي يتسنى له تحقيق أهدافه في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة أقل البلدان نموا،

وإن تدعو المجتمع الدولي إلى أن ينشئ فضاء مفتوحا وعادلا وشاملا وغير تمييزي للتنمية العلمية والتكنولوجية، وأن يدعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب لتطوير وتعزيز نظمها الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار،

1 - **تقرر** إعلان يوم 16 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، يحتفل به سنويا؛

2 - **تدعو** جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبين في الجمعية العامة، فضلا عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، إلى الاحتفال باليوم الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، بطريقة مناسبة، من خلال تقديم مبادرات، بما في ذلك مشاريع التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تسهم في تنمية البلدان النامية في تلك الميادين؛

(3) القرار 1/70.

(4) القرار 313/69، المرفق.

(5) الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة (القرار 1/78، المرفق).

3 - **تؤكد** أن تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تُغطى من التبرعات، بما في ذلك تبرعات القطاع الخاص؛

4 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبين في الجمعية العامة، وكذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، على هذا القرار من أجل مراعاته على النحو المناسب.
